

تعليق على حدث

برنامج الشرق الأوسط

11 سبتمبر/أيلول 2007

الانتخابات البرلمانية المغربية 2007 - نتائج و مضامين

د. عمرو حمزاوي

جرت الانتخابات البرلمانية المغربية في السابع من سبتمبر الجاري، بمشاركة ثلاثة وثلاثين حزبا سياسيا وثلاث عشرة قائمة انتخابية مستقلة، يتبارون فيما بينهم للفوز بمقاعد مجلس النواب البالغ عددها 325 مقعدا، فيما يخصص ثلاثون مقعدا للنساء طبقا لما يعرف بنظام الكوتة (النصاب القانوني للنساء في البرلمان) والذي جرى تطبيقه من قبل في انتخابات مجلس النواب عام 2002. تنافس مرشحو ثمانية عشر حزبا في خمسين بالمئة على الأقل من الدوائر الانتخابية الخمسة وتسعين. سجل وجود ممثلين عن خمسة أحزاب رئيسية تقريبا في كل دائرة: حزبا الائتلاف الحكومي (الحزب الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال) وحزب المعارضة الإسلامي الرئيسي (حزب العدالة والتنمية) واتحاد الحركات الشعبية إضافة إلى حزب التجمع الوطني للأحرار.

عزوف الناخبين وعدم الرضا الشعبي

و بالرغم من تأكيدات المراقبين على أن هذه الانتخابات جرت في جو يوصف بالنزاهة والشفافية، إلا أنه بطبيعة الحال وردت بعض التقارير وسيقت جملة من الاتهامات بحدوث عمليات شراء للأصوات في كلا المناطق الريفية والمدنية على حد سواء، واعتبرت نسبة المشاركة في التصويت التي بلغت 37 % هي الأدنى في تاريخ المملكة مقارنة بنسبة 51 % في انتخابات عام 2002، و 58 % في انتخابات عام 1997. تدني نسبة الإقبال لدى الناخبين جاء على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع المواطنين على الإدلاء بأصواتهم، هذا إلى جانب قيام المؤسسات الحكومية والعديد من المنظمات غير الحكومية بتنظيم حملات توعية إرشادية للمواطنين، خاصة في أحيان المدن الفقيرة. من جانبها أعلنت الأحزاب السياسية الرئيسية برامجها الانتخابية المفصلة قبل أسابيع عديدة من موعد بدء الانتخابات وعملت على نشرها وتوزيعها

على المواطنين بشكل مكثف. معظم هذه البرامج عالجت قضايا الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للجماهير، وتضمنت برامج الحزب الاشتراكي و حزب الاستقلال وحزب العدالة والتنمية على الأقل خططا وقوانين سياسية ملموسة وواضحة، ومع ذلك استمر التراجع في مستوى الاهتمام بالسياسات الانتخابية لدى المواطنين المغاربة.

ويبدو أن عجز مجلس النواب عن القيام بدور فعال على المستويين التشريعي و الرقابي، أدى إلى زيادة حالة عدم الرضا الشعبي عن سياسات المجلس والتي أثرت بدورها في تقليل احتمالات المشاركة العريضة في العملية السياسية. فتبلور لدى قطاعات واسعة من المواطنين الانطباع أن مجلس النواب هو مؤسسة فاشلة، لا تقدم سوى القليل لتخفيف الضغط الاقتصادي عليهم و حل مشاكلهم الاجتماعية فقد استمر ارتفاع نسبة البطالة في المغرب بصورة متواصلة ليصل إلى النسبة الأعلى بين دول شمال إفريقيا في العقدين الأخيرين. كما أن الجهود المتواصلة لتخفيف حدة الفقر لم تترك تأثيرا ملموسا واقعا لتحسين مستوى معيشة الفقراء في البلاد. أما لمدن الرئيسية مثل الدار البيضاء، الرباط، ومراكش، فقد سيجت محيطاتها بمستوطنات متداعية، امتدت وترامت أطرافها إلى داخل المناطق الريفية، مشكلة تربة خصبة ترعى العديد من الأمراض الاجتماعية الخطيرة مثل التشدد الديني، جرائم الأحداث، ونزوح الشباب غير الشرعي إلى الدول الغنية في الغرب.

ومنذ العام 1998، تزايدت حالة الشك لدى المواطنين المغاربة حيال قدرة الكثير من الأحزاب السياسية المغربية على تنفيذ إصلاحات اجتماعية و اقتصادية ذات جدوى. ففي تطور مهم للأحداث في 1998، طلب الملك الحسن الثاني من اكبر أحزاب المعارضة سابقا: الحزب الاشتراكي وحزب الاستقلال، تشكيل ائتلاف حكومي و هو ما عجل بوضع نهاية لعقود من الفوران السياسي. ومنذ ذلك التاريخ كُف الحزبان اللذان يعملان في إطار تحالف مع عدد من الأحزاب الصغيرة بتشكيل لكل الحكومات المتعاقبة في المغرب. ومع هذا لم يؤت التغيير بالكثير من الثمار. على نحو رتب تضاعف الآمال التي عقدها الشعب المغربي بوجود بدائل عبر حركة الإصلاح التي حدثت عام 1998 بشكل كبير. فلقد عمل كلا الحزبين (الاشتراكي و الاستقلال) ما بوسعهما في انتخابات عام 2002 ليتصدرا قيادة نظامهما الائتلافي، حيث فاز الحزب الاشتراكي بخمسين مقعدا في مجلس النواب، وتلاه في المركز الثاني حزب الاستقلال بستة وأربعين مقعدا. ومع ذلك النجاح الذي حققه الحزبان، فقد تضاعلت نسبة التأييد الشعبي لهما طبقا للتراجع في نسبة الإقبال علي التصويت (وصلت النسبة إلى 51 %، منخفضة عن عام 1997 حيث سجلت 58 %) كما لوحظ صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي.

فعملية الانفتاح السياسي الراهنة في المغرب، فيمكن التأريخ لبدائها منذ ارتقاء الملك محمد السادس عرش المملكة عام 1999، حيث شهدت البلاد تنوعا في المناخ السياسي فضلا عن تعزيز القوانين التي من شأنها حماية حقوق الإنسان بشكل كبير. كما تم تخفيف القيود العامة المفروضة على حرية التعبير والصحافة فضلا عن الإجراءات القمعية التي تتخذ بحق الصحفيين، باستثناء بعض الحالات القليلة في السنوات الماضية. وفي خطوة منقطعة النظير ولا يوجد مثلها حتى الآن في الدول العربية، شرعت المغرب في التحقيق في ملفات القمع التي حدثت في السنوات الأخيرة. وتم تشكيل لجنة المصالحة والعدالة الوطنية عام 2003، لنقوم بقيادة الجهود الحكومية وغير

الحكومية، في محاولة للوصول إلى تفاهات معالجات جماعية لأحداث القمع التي حدثت في العقود القليلة الأخيرة، وإحقاق العدالة لمن وقعوا ضحايا للقمع.

وبالرغم من الإصلاحات التي طالت العملية السياسية خلال السنوات الماضية، مازال هناك معوقان رئيسيان يحولان دون الوصول إلى التحول الديمقراطي المنشود في المغرب: تكريس السلطة في يد الملك، وغياب معايير المحاسبة و المراجعة ذات المصدقية. تحت حكم الملك محمد السادس، مازالت الملكية هي اللاعب الرئيس في النظام السياسي المغربي، ويبقى المجلس التشريعي محروما من أية سلطة إشراف حقيقية. بالإضافة إلى ذلك فإن نظام الانتخابات الوطنية و القائم على نظام التمثيل المحاصصي عادة ما ينتج عنه برلمان مفكك، تكون مرجعيته للقصر. كما يؤدي تكريس السلطة في يد الملك في النظام المغربي إلى تقليص دور الحكومة، فتصبح هذه الأخيرة واجبا فقط هو تنفيذ سياسات خطط لها ووضعها القصر مسبقا، بدون أي سلطة فعلية لاتخاذ القرارات من قبل الحكومة. وفي ظل هذا القصور في المنظومة الأساسية، كانت هناك نتيجتان: تضاعف مصداقية البرلمان، و ضعف الأحزاب السياسية. وفي هذا السياق تطورت ظاهرة العزوف عن المشاركة بين معظم الناخبين المغاربة كشكل من أشكال الاحتجاج على ما يبدو أنها عملية تعددية ظاهريا، إلا أنها لا تمس المؤسسة الملكية باعتبارها المرجعية النهائية للنظام.

ومع ذلك فإنه من الخطأ أن نحمل المسؤولية الكاملة في تندي نسبة الإقبال الجماهيري في انتخابات 2007 على هيمنة المؤسسة الملكية فقط. فلقد فاقم القصور في أداء الأحزاب السياسية، سواء كانت تنتمي للائتلاف الحكومي او المعارضة، من حجم المشكلة. فشل الائتلاف الحكومي بقيادة الحزب الاشتراكي وحزب الاستقلال في تطوير برامج ناجعة لحل الأزمة الاجتماعية/ الاقتصادية المتفاقمة في المغرب. و مما زاد الأمر سوءا، تطور بعض عناصر الحزبين بممارسات فاسدة عرضت الميراث التاريخي لكلا الحزبين (الاستقلال والاشتراكي) المعارضين لفساد الحكومة في الأصل للخطر. لو ثمر وجهود الأحزاب للوصول إلى توزيع متوازن للسلطة بين الملك و الحكومة والمجلس التشريعي لم تثمر عن أي نتائج ملموسة على الأرض. فلقد أعاققت الملكية بشكل منظم مشاريع الإصلاحات الدستورية في مجال بإعطاء الحكومة سلطة اتخاذ القرارات، و سلطات المراقبة والإشراف البرلماني. وكل ذلك رتب غياب ثقة المواطنين في الأحزاب التقليدية، وهو الأمر الذي لم تتمكن أن تحويه الجهود التي قامت بها أحزاب مختلفة على صعيد المنظمات وتجديد البرامج.

و لقد عانى حتى حزب العدالة والتنمية الجديد - و الذي دخل المشهد السياسي المغربي في أواسط التسعينيات و فاز ب 42 مقعدا في الانتخابات البرلمانية عام 2002 بعد أن حقق 9 مقاعد في عام 1997 في أولى تجاربه الانتخابية- عانى أيضا من أزمة عدم الثقة التي توالدت عبر هذه الممارسات. و للتأكيد فلقد استفاد حزب العدالة والتنمية إلى حد ما من انضوائه تحت لواء المعارضة في مجلس النواب منذ عام 2002، متجنبيا الإحباط الشعبي الذي ظهر جليا تجاه الأحزاب المنتمبة إلى الائتلاف الحكومي. بالإضافة إلى ما تقدم، فإن أعضاء حزب العدالة والتنمية في البرلمان أصبحوا أكثر نشاطا وتأثيرا في السنوات الأخيرة، مركزين جهودهم في المجلس التشريعي

على قضايا اجتماعية و اقتصادية مهمة، منها على سبيل المثال الفساد و البطالة والفقر إلا أن سجل حزب العدالة والتنمية في إدارة البلديات و هو شديد التواضع قد هز كثيرا من صورة الحزب بقدر لا يستهان به، حول قدرته على ترجمة برنامجه السياسي المستوحى من المعارضة إلى مشاريع سياسات وقوانين فعالة حال تحوله إلى دفعة الحكم، وهو ما يعتبر التحدي الأكبر الذي تصارع من اجله الحركات الإسلامية المعارضة في كل الدول العربية.

وبنظرة عادلة لحزب العدالة والتنمية، فإنه ومنذ العام 2002 أصبح اقل انشغالا بالأمر الجدلوية حول القضايا الدينية والإيديولوجية، على عكس الحركات الإسلامية السياسية في مصر و الأردن على سبيل المثال. و بقيادة الأمين العام للحزب سعد الدين العثماني وجيل الشباب من الناشطين الذين التحقوا بالحزب عام 1990، فإن حزب العدالة والتنمية قد حسن من صورته بشكل قوي. وطور الحزب من نقاشاته حول السياسات العامة و القوانين التي يحتاجها لمواجهة مشكلات المغرب الاجتماعية والاقتصادية، كما انفتح على المجموعات الليبرالية واليسارية في المشهد السياسي المغربي من خلال بذل مجهود استثنائي لتحبيد صورة الحزب الإسلامي وبناء قاعدة إجماع شعبية حول أجندة الإصلاح الوطني. و لقد حقق الحزب انجازا واضحا في عام 2005 بالمصادفة على النسخة المعدلة والأكثر انفتاحا من (المداونة) التي ساهمت بشكل كبير في تحسين وضع المرأة الاجتماعي، وهو ما كان يعارضه العديد من لأفراد المنتمين للأحزاب الدينية الأكثر تشددا. والأكثر من ذلك فمع وضع الحزب للقضايا الاقتصادية والاجتماعية في صدر برنامجه الانتخابي لعام 2007، و المعنون "معنا نبني مغرب العدالة" أوضح الحزب انه فريد في أسلوب تطوره وارتقائه بالمقارنة مع باقي المشهد العربي الإسلامي. ظهر حزب العدالة والتنمية على انه لاعب برجماتي ملتزم باليات التعدد السياسي وفي بحث دؤوب عن حلول واقعية للحاجات الملحة للشعب. أما الجوانب الدعوية و الإيديولوجية، وهو ما يتعلق بتطبيق الشريعة، فقد تم تقليصها بوضوح في برنامج الحزب الانتخابي لعام 2007، انه بدلا من الرجوع إلى الشريعة أو الإطار الإسلامي كمرجعية، يشير فقط إلى " الحفاظ على الهوية الإسلامية للمغرب" كواحدة من أولويات الحزب. ومع ذلك فإنه على ما يبدو أن هذه التغييرات الجزئية وذات المغزي، لم تكن كافية لإقناع المزيد من المغاربة بالتصويت للحزب في الانتخابات الأخيرة.

وبالرغم من أن حزب العدالة والتنمية قد نجح في السنوات الأخيرة من تكوين قاعدة شعبية عريضة وثابتة في المدن وبالتحديد بين فئة الشباب المغاربة، إلا أن القبول الشعبي للحزب لا يزال محدودا. وعلى غرار الحركات الإسلامية في العالم العربي فقد استفاد بالطبع حزب العدالة والتنمية من الاتجاه المتزايد نحو الأسلمة في المجتمع. ولقد برز الإسلاميون بقوة في المغرب منذ السبعينيات في العديد من مجالات المجتمع الحيوية كالتعليم و الخدمات الاجتماعية و الإعلام و الأنشطة الشبابية. كما دفعت حركة الأسلمة باتجاه توسيع المساحة الممنوحة لصياغة و نشر الأفكار الدينية حول السياسة. وعلى الرغم من جهود الحزب لتكوين قواعد شعبية عريضة، فشل حزب العدالة والتنمية في تحقيق اختراقات جدية بين صفوف جماهير المنظمات الإسلامية الأخرى مثل (حركة العدل والإحسان) للشيخ عبد السلام ياسين.

وخلال العقدين الماضيين، تمكن إتياع الشيخ ياسين من التقدم إلى واجهة الساحة الإسلامية في المغرب، مركزين جهودهم على العمل الدعوي وتوفير الخدمات الاجتماعية. وبسبب موقفهم الراض للمؤسسة الملكية وادعاءات زعاماتهم أن كل النظام السياسي فاسد و لذلك لا يمكن إصلاحه بالتدريج، قاطعت حركة العدل والإحسان الحياة السياسية منذ نشأتها في الثمانينيات. و لقد قامت الوجوه البارزة في الحركة بتوجيه انتقادات لحزب العدالة والتنمية لمشاركته في الحياة النيابية، واتهمت قيادة الحزب بالخضوع للمؤسسة الملكية على نحو حد من مقدرة حزب العدالة والتنمية على تحريك قطاعات عريضة من الجماهير الإسلامية. و بالرغم من تضارب الحسابات فيما يتعلق بسلوكيات التصويت فيما يخص أعضاء حركة الشيخ ياسين و المتعاطفين معها في الانتخابات التشريعية السابقة، فان نسبة المشاركة في التصويت في انتخابات 2007 بالإضافة إلى المكاسب المحدودة التي حققها حزب العدالة والتنمية، توضح بجلاء أن أغلبية يعتد بها من القواعد الانتخابية الإسلامية قاطعت الانتخابات.

نتائج الانتخابات

فاجأت نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2007 العديد من المراقبين، حيث فاز حزب الاستقلال اليميني المحافظ بأكبر كتلة برلمانية بحصوله على 52 مقعدا (فيما نسبته 16 % من مجموع الأصوات) متبوعا بحزب العدالة والتنمية الذي حل في المركز الثاني، مؤمنا 46 مقعدا (بمعدل 14 % من الأصوات) فيما جاء كل من الحركة الشعبية وحزب التجمع الوطني للأحرار في المركزين الثالث والرابع، بحصول الحركة الشعبية على 41 مقعدا و حزب التجمع على 39 مقعدا على التوالي. أما حزب الاتحاد الاشتراكي والذي كان يملك أكبر عدد من المقاعد، فيعد الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات، إذ تراجع عدد مقاعده إلى 38 مقعدا فقط.

كان سقوط حزب الاتحاد الاشتراكي متوقعا بدرجة كبيرة، ومرد ذلك إلى حدوث سلسلة من الصراعات الداخلية و الانشقاقات التي لم يستوعبها قاداته، إضافة إلى انه العصب الرئيسي للائتلاف الحكومي ذي السجل الضعيف شعبيا. ومع ذلك فان البروز القوي لحزب الاستقلال صاحب التحالف القديم مع الاتحاد الاشتراكي و شريكه في الحكومة، يعد أمرا محيرا. ويمكن الإشارة إلى عاملين مهمين هنا: أولهما: هو جاذبية حزب الاستقلال للناخبين التقليديين في المغرب، وثانيهما هو تمكن الحزب من تكوين شبكات تأييد قوية في بعض المناطق الريفية.

كذلك جاءت نتائج حزب العدالة والتنمية مفاجأة، فالتوقعات التي سبقت الانتخابات كانت ترجح فوزه بنصيب الأسد استنادا لنمو الإسلاميين الواضح. بالإضافة إلى ذلك فقد كان لدى قيادات الحزب توقعات متفائلة جدا في المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية، حيث صرح قياديوه علانية بإمكانية حصول الحزب على سبعين إلى ثمانين مقعدا، وان الحزب سيشكل اقوي كتلة برلمانية. حقيقة أن حزب العدالة والتنمية استطاع فقط أن يضيف 4 مقاعد في انتخابات 2007- بزيادة عدد المقاعد من 42 عام 2002 إلى 46 - رتب صدمة لقيادات الحزب. واتسمت التصريحات الصحفية الأولية لقيادات الحزب بالحدة و العنف، و اتهموا نظرائهم من الأحزاب الأخرى بالفساد

الانتخابي واستخدام الأموال لشراء الأصوات. على الرغم من ذلك يبدو أن الحزب سيتقبل النتائج التي أفرزتها هذه الانتخابات على أنها شرعية.

أغلب الظن أن نتائج هذه الانتخابات ستقود إلى ائتلاف حاكم بقيادة حزب الاستقلال و بمشاركة كل من الحركة الشعبية وحزب التجمع الوطني للأحرار، إضافة إلى عدد قليل من الأحزاب الصغيرة. ولا يزال مصير حزب الاتحاد الاشتراكي غامضاً، حيث لم يُعرف بعد ما إذا كان سيُبقى على تحالفه الاستراتيجي مع حزب الاستقلال أو سيتحول إلى الجبهة المعارضة. و على الرغم من أن التصريحات الأولية لقيادي حزب الاستقلال لم تجب بعد على السؤال حول ما إذا كان الحزب سيطلب من حزب العدالة والتنمية الانضمام للائتلاف الحكومي، فمن الواضح أن الإسلاميين سيلتزمون بموقعهم في المعارضة في مجلس النواب الجديد. و بالتأكيد فإن الظهور المتواضع الذي حققه حزب العدالة والتنمية في الانتخابات وفر على الملك والأحزاب التقليدية عناء التفكير في مهمة إدراج الحزب في صفوف الحكومة الجديدة، والذي كان من المفترض أن يكون إلزامياً في حال فوزه بالمركز الأول. وفي خطوة استباقية قبل الانتخابات خرجت إشارات سلبية متناقضة نسبت للقصر بخصوص ضم الإسلاميين للحكومة. وحتى يوم الانتخابات، حافظت الأحزاب التقليدية وخاصة الاتحاد الاشتراكي و حزب الاستقلال- على الرغم من التصريحات الغامضة من بعض زعاماته- على موقفهما الرافض فيما يتعلق باحتمالات تشكيل ائتلاف حكومي مع الإسلاميين.

إن النتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية 2007 في المغرب، لن تغير المشهد السياسي في البلاد بشكل جوهري. إلا أن الانخفاض غير المسبوق في الإقبال الجماهيري على التصويت، يؤشر بوضوح على النمو المتزايد لعدم الثقة الشعبية في الحياة السياسية، وهو ما يمثل تحدي كبير لكل من القصر والأحزاب السياسية. على أن هناك تناقض واضح في السياسة المغربية، فعلى الرغم من الخطوات الحثيثة باتجاه الإصلاح و التعددية، استمر الاهتمام الشعبي بالانتخابات في التناقص بشكل واضح، وإذا لم تعمل المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية - القوى التقليدية و الإسلاميين- على الوصول لإجماع فيما يتعلق بدعم سلطة مجلس النواب والحكومة بالإضافة من الحد التدريجي من تكريس السلطة في يد الملك، فإنه من المحتمل أن يزداد تفاقم ظاهرتي العزوف وعدم الاكتراث لدي الناخبين.

عمرو حمزاوي من الباحثين المصريين المرموقين في مجال العلوم السياسية، سبق له وأن حاضر في جامعة القاهرة وجامعة برلين الحرة. ويتمتع بمعرفة عميقة بالسياسة في الشرق الأوسط. وتشمل مجالات أبحاث حمزاوي الحالية الديناميات المتغيرة للمشاركة السياسية في العالم العربي بما في ذلك دور قوى الإسلام السياسي خاصة في مصر وبلدان الخليج.